أوراق
البدائل

المؤسسات المنظمة للإعلام والصحافة
(ورقة توصية سياسية)

د. عمرو الشوبكي

Arab Forum For Alternatives
منتدى البدائل العربي

SWEDISH INSTITUTE
ALEXANDRIA

المؤسسات المنظمة للإعلام والصحافة
(ورقة توصية سياسية)

د. عمرو الشوبكي

تعريف الكاتب: خبير سياسي وبرلماني سابق، ورئيس لجنة نظام الحكم في لجنة الـ ٥٠ لصياغة مسودة الدستور المصري ٢٠١٣. له العديد من الكتب في مجال النظم السياسية والحركات الاجتماعية والعلاقات العربية – الأوروبية، مثل كتاب «مستقبل الحركات الإسلامية بعد ٢٠٠١» الصادر عن دار الفكر في عام ٢٠٠٣ بدمشق، وكتاب «إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي»، وكتاب «أزمة الإخوان المسلمين» الصادرين عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وله كتاب باللغة الفرنسية صادر في عام ٢٠٠٩ عن دار (Karthala) بعنوان (les frères musulmans des origines à nos jours) كما نشر العديد من المقالات في الصحف العربية والفرنسية، بالإضافة لعمود ثابت ومقال أسبوعي في جريدة «المصري اليوم» المصرية.

تصدر هذه الأوراق بالتعاون بين

باحث رئيس للمشروع: عمرو الشوبكي
مراجعة لغة: أيمن عبد المعطي
منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام ٢٠٠٨ وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت ٣٠٧٤٣)

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية
وهي نتاج سيمينار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي منظمة شريكة

FA

أزمة الإعلام في العالم العربي مركبة وتعكس في جانب منها غياب المهنية والقواعد القانونية، ومن جانب آخر غياب الديمقراطية السياسية، إلا ربما حالة تونس التي بدأت عملية تحول ديمقراطي رغم الصعوبات، فبقيت مشاكل الجانب الأول (المهني) دون أن تختفي تماما مشاكل الجانب الثاني (السياسي).

وإذا أخذنا حالة مصر كنموذج فسنجد أن خريطة الصحافة والإعلام عرفت في البداية انقساما بين صحافة وإعلام مملوك للدولة وآخر مملوك للقطاع الخاص بعد تراجع الصحافة الحزبية، وأصبحت قضية القواعد المهنية المنظمة لعمل الإعلام والصحافة ضرورة وفق معايير تختلف عن الطريقة التي تم بها اختيار أعضاء المؤسسات المنوط بها تنظيم الإعلام في مصر.

وهي: المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة رغم أنها تضم كثير من الشخصيات التي تتمتع بالسمعة الطيبة والكفاءة المهنية في تخصصاتها الصحفية.

ويمكن وضع معيارين مهمين لعمل المؤسسات المنظمة للإعلام والصحافة في مصر:

المعيار الأول: إرادة إصلاح المؤسسات الصحفية والإعلامية العامة:

حين تخسر المؤسسة الصحفية الحكومية الأكبر في مصر وهي الأهرام ما قيمته ٧٠ مليون جنية شهريا قيمة العجز بين الإيرادات والمصروفات تصبح هناك مشكلة متفاقمة نتيجة غياب الإرادة المهنية والسياسية في إجراء إصلاحات جراحية حقيقية لكل المؤسسات الحكومية.

واللافت أن تجربة النظم السياسية المصرية مع الإعلام الرسمي أو القومي كما يوصف، اعتادت أن تتجاوز عن سوء إدارة المؤسسات الحكومية لعقود طويلة رغم

بعض محاولات الإصلاح الخجولة مؤخرا. لتتحكم فيها، بل هي على استعداد –رغم الظروف الاقتصادية الصعبة–أن تضخ المزيد من المساعدات المادية لتحافظ على تبعيتها للنظام السياسي، حتى لو أرادت من ناحية أخرى تخفيف العبء عليها والتصدي للتسيب، أو بالأحرى هي تحاول الحفاظ عليها من الانهيار... فتسمح بحجم الإصلاحات الذي يبقي هذه المؤسسات على قيد الحياة، دون أن تصل بها إلى أن تصبح مؤسسات عامة مرتبطة بالدولة المحايدة لا النظام السياسي المنحاز، وتقدم خدمة عامة للجمهور وغير موجهة.

ولعل من المهم البدء في إصلاح مؤسسات الصحافة المكتوبة، نظرا لعددها وتكرار نفس المحتوى للعديد من إصدارتها والحالة المتدهورة التي أصابت كثير منها.

أما إصلاح التليفزيون الذي يعمل فيه ما يقرب من ٤٥ ألف شخص يحتاج إلى إجراءات أطول وأكثر تعقيدا وإلى إصلاح جراحي يجب أن يشمل الصحافة والتليفزيون العام بالتوازي لأنه قبل إنشاء قنوات جديدة تابعة للدولة في صورة قنوات خاصة ولكن تديرها أجهزة الدولة، كان لابد من البدء في إصلاحات متدرجه (لم تبدأ بعد)، على المستوى الإداري والمهني.

يجب على المجلس الأعلى للإعلام أن يمتلك تصور متكامل لإصلاح للتليفزيون الحكومي والصحافة الحكومية على السواء، عن طريق خطة عمل واضحة ومحددة بتواريخ ودراسات جدوى وبدائل للعمالة الزائدة وأفكار جديدة لتطوير المحتوي والخط التحريري خاصة في ظل منافسة شرسة للقنوات الخاصة بالنسبة للتليفزيون، والمواقع الإلكترونية بالنسبة للصحف الحكومية التي لازالت تعتمد على النسخة الورقية.

المعيار الثاني إدارة شفافة للصحافة والإعلام الخاص:

كثر الحديث في الفترة الأخيرة في مصر عن المالك الحقيقي للعديد من القنوات الخاصة التي تم شرائها من قبل رجال أعمال أو تم تأسيسها بأموال خاصة وهي

مرتبطة بالدولة (مثل قناة DMC)، وبالتالي أثير لغط كبير حول من هو المالك الحقيقي للعديد من القنوات الخاصة التي تم شرائها مؤخرا، وهل سيتم التعامل معها باعتبارها قنوات عامة مملوكة للدولة أو قنوات خاصة مملوكة لرجال الأعمال الذين اشتروها؟ في ظل غياب الشفافية، وعدم معرفه ميزانيتها الحقيقة وهل تحقق أرباح أم خسائر ومن يتحملها.

والحقيقة أن معضلة الإعلام تعقدت بعد ظهور وافد جديد على الساحة الإعلامية فلم تعد فقط تتعلق بإعلام حكومي مملوك للدولة وإعلام خاص مملوك لرجال أعمل ومؤسسات خاصة بعد ظهور إعلام جديد «مجهول المصدر» ويقع في مساحة بين الخاص والعام، وهو يتطلب نمط أكثر شفافية ووضوحا في الإدارة وفي نمط الملكية يؤدي إلى وضع قواعد مهنية وسياسة على ضوء معرفة المالك الحقيقي لهذه الصحف والمؤسسات الإعلامية.

وقد تشكلت في مصر هيئتان لتنظيم الإعلام وفق نصوص الدستور المصري، الأول، هو المجلس الأعلى لتنظيم لإعلام، والثاني هو الهيئة الوطنية للصحافة، وهي خطوة إيجابية أن يكون هناك اعتراف نظري وعملي بان تجربة وزير الإعلام قد طويت وفتح الباب أمام وجود مؤسسات تنظيم الإعلام مثل الدول الديمقراطية والمتقدمة حتى لو كان الواقع لازال بعيدا عن الوصول إلى تلك التجارب، وهو ما يتطلب وجود مجموعة من الشروط في أعضاء هذه المؤسسات نجملها فيما يلي:

الحياد السياسي والوظيفي:

تحتاج المؤسسات المنظمة لعمل الإعلام إلى عناصر محايدة من الناحية السياسية والوظيفية بمعني إنه لا يمكن أن يطلب من مذيع أو من رئيس تحرير أو رئيس مجلس إدارة صحيفة أو قناة تليفزيونية أن يكون عضوا في المجلس الأعلى للإعلام أو الهيئة الوطنية للصحافة، فهو من ناحية يعكس تضارب في المصالح، ويجعل فرص متابعة هذه المجالس لالتزام المؤسسات الإعلامية والصحفية بالمعايير والقواعد المهنية محدودة للغاية.

كما من الهم أيضا أن يتمتع المنتمين لهذه المؤسسات بالحياد السياسي بمعني أن يكونوا خارج «المحاصصة» الحزبية دون أن يمنع ذلك أن يكون لديهم توجهاتهم السياسية الخاصة ولكن اختيارهم لن يكون على أساس ترضيات حزبية وسياسية وعقائدية.

الكفاءة والخبرة المهنية:

من المهم أيضا أن تضم هذه المؤسسات أكاديميين يجري تدريبهم على طبيعة عمل هذه المؤسسات ودورها في ضمان جودة المنتج المهني الذي تقدمه المؤسسات الصحفية والإعلامية وحياده والتزامه بالقواعد الدستورية والقانونية التي تنظم المجتمع ومؤسساته المختلفة بما فيها الإعلام، والتمسك بالحد الفاصل بين القواعد المهنية التي يجب الالتزام بها وبين التدخلات السياسية والأمنية التي يجب التخلص منها.

كما من المهم التأكيد على ضرورة عمل برامج متخصصة لأعضاء هذه المؤسسات مهما كانت مكانتهم العلمية والصحفية لان العمل الجديد الذي يقومون به داخل المؤسسات المنظمة لعمل الإعلام، لم تشهده مصر والبلاد العربية من قبل، كما من المهم الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال، ومتابعة المؤسسة المنظمة لعمل الإعلام في البلاد المتقدمة والتي عرفت مؤسسات منظمة لعمل الإعلام العام المرئي (Regulator) وليس الصحافة نظرا لغياب تجارب الصحف المملوكة للدولة من كل النظم الديمقراطية.

فمثلا هناك تجربة ديمقراطية عريقة مثل فرنسا عرفت في فترة ليست بعيده تشكيل هذه المؤسسة المنوط بها تنظيم عمل الإعلام (CSA) أي المجلس الأعلى للإعلام المرئي والذي أنشئ بقانون ليس ببعيد صدر في ١٧ يناير ١٩٨٩.

كما من المهم أيضا ضم خبراء وأكاديميين بجانب صحفيين مارسوا المهنة (ولا زالوا) دون أن يجمعوا بين عملهم الصحفي وبين وجودهم في المؤسسات المنظمة للإعلام.

وستبقي رحلة الوصول لإعلام مهني واحترافي عبر مساعدة مؤسسات منظمة لعمل الإعلام مهمة مستمرة تتطور مع الزمن ومع السياق الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه الإعلام.

ولعل تعريف Habermas على ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع، وحماية المجتمع، وتوفير المعلومات للجمهور، وأخيرا المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، وهو ما يؤكد في النهاية أن تحقيق هذه الأهداف والوصول إلى إعلام مهني هو رحلة مستمرة تتطور مع الزمن ومع السياق الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه الإعلام وأن دور المؤسسات المنظمة ما هو إلا عنصر مساعد لتحقيق هذه الأهداف.

قائمة إصدارات منتدى البدائل العربي للدراسات

الدراسة	الباحث	التاريخ
الانتخابات البرلمانية المصرية والمسار السياسي	منتدى البدائل العربي للدراسات	٢٠١٧
العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	سلامة كيلة	٢٠١٧
تعاونية ''صريفا'' النسائية وهيئة التنسيق النقابية في لبنان: التنظيم كاسرا لتجاذبات الأحزاب الطائفية وسيطرة الجمعيات غير الحكومية (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	جنى نخال	٢٠١٧
نحو اقتصاد جماعي بديل لسياسات الاستغلال والإفقار والبطالة... الإدارة الذاتية العمالية لـ ''نوباسيد'' بالبحيرة و''المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات'' بالفيوم كتجربتين من مصر (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	أيمن عبد المعطي	٢٠١٧
بوادر ثقافة اقتصادية وتنظيمية بديلة في تونس (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	ليلى رياحي	٢٠١٧

تجارب وبدائل عملية من المغرب للاقتصاد التضامني والإدارة الذاتية (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	رجاء كساب	٢٠١٧
الاقتصاد بين إشكاليات النمط الراهن والأنماط البديلة في المنطقة العربية (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	منتدى البدائل العربي للدراسات	٢٠١٧
إطلالة على نموذجين اقتصاديين بديلين: التخطيط التشاركي للميزانية العامة، وخطة رودولف ماينـدر للتأميم التدريجي (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	مرزوق النصف	٢٠١٧
نموذج سوق المنتجات النسائية في بلاد القبايل بالجزائر بين الاقتصاد البديل والطرح الجندري (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	نور الدين بسعدي	٢٠١٧
أية ديمقراطية؟ لأي مجتمع مدني؟ دور العدالة الاجتماعية في تناول النشطاء للديمقراطية في مصر (كتاب: الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: ''المفهوم والقضايا'')	جينارو جيرڤازيو	٢٠١٧
الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والإشكاليات (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	محمد سعيد السعدي	٢٠١٧
دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	خالد علي	٢٠١٧
ما بعد الربيع العربي ومسؤوليةالمؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	فتحي الشامخي	٢٠١٧

نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية في مصر (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	هبة خليل	٢٠١٧
الفوارق الاجتماعية في تونس: قراءة في أسبابها وتمظهراتها (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	وسيم عبيدي	٢٠١٧
الفوارق الطبقية والاجتماعية في اليمن (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	معن دماج	٢٠١٧
عدالة أم معادلة؟ قراءة في إشكاليات الفوارق وعوائق العدالة الاجتماعية في عمان (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	سعيد الهاشمي	٢٠١٧
''الإشكاليات البيئية للاقتصاد الراهن وأطروحات اقتصاد بديل يتعامل معها'' نمط الإنتاج الصغير..كنموذج بديل لتجاوز التفاوت في الموارد البيئية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	عبد المولى إسماعيل	٢٠١٧
التمكين الاقتصادي للنساء بين السياسات الاقتصادية الرأسمالية والبدائل الاقتصادية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	منجية هادفي	٢٠١٧
المحددات الهيكلية لتعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	منتدى البدائل العربي للدراسات	٢٠١٧
سوريا: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، الانعكاسات والنتائج (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	جوزيف ضاهر	٢٠١٧

الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	فضيلة عكاش	٢٠١٧
أثر التفاوت الاجتماعي على الطبقة الوسطى في الأردن (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	زهير توفيق	٢٠١٧
الباقون على حافة الحياة في مصر.. حكايات من ملف العدالة الاجتماعية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	أميمة كمال	٢٠١٧
انعدام المساواة والبحث عن البدائل التنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية (كتاب: الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)	توفيق حداد	٢٠١٧
العمل الإعلامي بين القواعد المستقرة والحديثة (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	روي الجريجيري	٢٠١٧
الاستقطاب السياسي والإعلام الخاص بين ثورتين: قراءة في وضعية الفضائيات المصرية الخاصة (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	محمد ناصر حافظ	٢٠١٧
كيفية إدارة المؤسسات الإعلامية العامة المملوكة للدولة في الخبرة الألمانية ومقارنتها بالسياق المصري وتحديات التنظيم والإدارة فيه (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	حنان عبد الفتاح بدر	٢٠١٧

الإعلام والحراكات السياسية والمجتمعية: التجربة اللبنانية (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	ربيع بركات	٢٠١٧
الإعلام في اليمن: من الانتفاضة الشعبية إلى الصراع المسلح (٢٠١١ – ٢٠١٥) (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	وهيب النصاري	٢٠١٧
الإعلام التونسي قبل وبعد الثورة: بين المعاداة والحرية والتهميش (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	شيراز بن مراد	٢٠١٧
النظام الإعلامي في الجزائر من ١٩٦٢ إلى ٢٠١٦: دراسة في ثالوث النسق السياسي، والمنظومة التشريعية والنموذج الاقتصادي (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	رضوان بوجمعة	٢٠١٧
تأثير السياق السياسي على الإعلام في المغرب (كتاب: الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ''إشكاليات ورؤى'')	عبد الحق ساعف	٢٠١٧